

Distr.: General
6 July 2001
Arabic
Original: French

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات حكومي، يشرفني أن أرفق لكم طي هذا الوثيقة المعنونة ”رد فعل حكومة بوروندي على إعلان حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن الحالة السياسية والأمنية في بوروندي“ (انظر S/2001/634).

وأنتهز هذه الفرصة لأثني على الجهود التي يبذلها مجلس الأمن من أجل السلام في بوروندي وفي منطقة البحيرات الكبرى بكاملها، ولأطلب منه أن يبذل كل ما في وسعه من أجل تنفيذ قراره ١٣٥٥ (٢٠٠١) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما الفقرات ٨ و ١١ و ١٢ المتعلقة بالأمن بين بوروندي والبلدان المجاورة لها.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد تصرف طبقا للاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقريره عن البعثة التي أرسلها إلى منطقة البحيرات الكبرى في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠١، والتي أعطت زخما جديدا للسعي إلى تحقيق السلام الإقليمي. ويكون المجلس قد نفذ أيضا بذلك الملاحظات والاستنتاجات الواردة في التقرير الثامن للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/572)، ولا سيما تلك الواردة في الفقرتين ١٠٥ و ١٠٦ والتي تدعو ”رؤساء الدول الإقليمية“ إلى ممارسة نفوذهم على الجماعات البوروندية المسلحة لكي تنبذ العنف.

وسأكون ممتنا لكم، سيدي الرئيس، لو تكرمتم بالعمل على تعميم رسالتي والوثيقة المرفقة بها كوثيقتين من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) مارك نيتيتورويي

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

رد فعل حكومة جمهورية بوروندي على إعلان حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن الحالة السياسية والأمنية في بوروندي

١ - نشرت وزارة الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية إعلانا (انظر S/2001/634) للرأي العام الدولي تزعم فيه أن تصاعد أعمال العنف في بوروندي ورواندا يعود إلى عوامل مرتبطة بالمشاكل الداخلية للبلدين المعنيين، وليس إلى عمليات التسلل التي تقوم بها عناصر تابعة لإنتراهاومي والقوات المسلحة الرواندية السابقة والمتمردين الروانديين انطلاقا من إقليم الكونغو. ويزعم البيان أيضا أن عمليات التسلل هذه هي اتهامات عارية عن الصحة وجزء من عملية تضليل حقيقية.

٢ - وتود جمهورية بوروندي أن تقدّم فيما يخصها الإيضاحات التالية دون الانغماس في حرب كلامية بشأن الحالة التي يدركها المجتمع الدولي جيدا :

أولا: إن جمهورية بوروندي ليست في حرب مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم تكن لديها أبدا أطماع سياسية أو إقليمية أو اقتصادية أو أي أطماع أخرى في هذه الدولة. ولذا فإن بوروندي تحتل مركز المراقب والطرف ذي المصلحة في إطار اتفاق لوساكا.

ثانيا: تعتبر حكومة بوروندي بالفعل أنها أجرت اتصالات واعدة مع السلطات الكونغولية في نهاية عام ٢٠٠٠ وبداية هذه السنة، ولا سيما في ليرفيل. وتنوي مواصلة الاتصالات الثنائية من أجل حل جميع المسائل العالقة ذات الاهتمام المشترك بشكل عام ومسائل الأمن على الحدود المشتركة بشكل خاص، وبخاصة في هذه المرحلة التي يبدو فيها أن تحالف الجماعات المسلحة الرواندية والبوروندية يستعدّ لشن هجمات كثيفة يُفترض أن تفضي إلى الحل العسكري النهائي.

ثالثا: تود حكومة بوروندي أن تنفي نفيا قاطعا المزاعم الكاذبة الواردة في الإعلان المذكور وأن توضح حقيقة الأمر التي يعرفها المجتمع الدولي على كل حال عن طريق اللجنة العسكرية المشتركة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنظمات الدولية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية :

١' شُنّت بشكل منتظم هذه السنة (٢٠٠١) هجمات متكررة على السفن التجارية البوروندية في الجزء الجنوبي من بحيرة تنجانيقا بين كازيميا ومنطقة بويرتو - موليرو؛

٢' تغادر الزوارق الكونغولية التي تنقل الجماعات المسلحة البوروندية مرافئ موليرو، وتتجه صعودا في البحيرة، وتُنزل بعضهم في شبه جزيرة أوبواري، في كازيميا بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين يتجه الآخرون إلى كيغوما بجمهورية تنزانيا المتحدة؛

٣' في الاجتماعات العديدة التي عقدتها اللجنة العسكرية المشتركة في لوساكا في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠١، وبخاصة الاجتماعات المتعلقة بخطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين لجميع القوات المتمردة، لاحظ المشاركون باستغراب عدم تطابق المعلومات عن هذه القوات الواردة من الوكالات الإنسانية العاملة في الكونغو والمتمردين والحكومة الكونغولية. وتحمل كل الدلائل على الاعتقاد بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تريد إخفاء الأرقام المطلوبة لكي تستخدمها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تطبيق خطة التسريح ونزع السلاح وإعادة إلى الوطن وإعادة الدمج وإعادة التوطين.

٣ - وفي الإطار نفسه، لم تقدّم الحكومة الكونغولية أي معلومات عن جبهة الدفاع عن الديمقراطية المشار إليها في اتفاق لوساكا، في حين أن الجميع يعلم جيدا أن هيئة أركان هذه القوات موجودة بالفعل في كاسينغا بمقاطعة كاتانغا، وأن جان بوسكو ندايكينغوروكي ورجاله الذين يُقدّر عددهم بـ ٥٠٠ ٤ رجل ينشطون في هذه المنطقة، حيث تُقدّم لهم جميع تسهيلات التسليح اللازمة للحرب التي يشنونها على بوروندي.

وفضلا عن ذلك، ومنذ أن اشتكت قيادة القوات المسلحة الكونغولية خطيا من أن القوات الرواندية والبوروندية هاجمت مواقعها في روتوكو وموليمبوي وموسبي ومبالا، الواقعة كلها بين موبا وكاليمبي على امتداد بحيرة تنجانيقا، يستطيع أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يشهدوا بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تقر دون أي حرج بوجود جبهة خلفية لأولئك الذين تنعتهم بالمعتدين. والحقيقة، أن هذه المواقع هي نقاط تجتمع الجماعات المسلحة التابعة لجبهة الدفاع عن الديمقراطية وحلفائها، وهي تنطلق منها مزودة بالسلاح والذخيرة باتجاه جمهورية تنزانيا

المتحدة أو شبه جزيرة أوبواري اللتين تستخدمان كقاعدة خلفية لشن الحرب على بوروندي.

٤ - وفيما يتعلق بنهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد أظهرت حكومة بوروندي في حينه أن الاتهامات الموجهة إليها لم يكن لها أساس من الصحة، وأن التقرير بشأنها كان خاليا من عناصر مقنعة، وأنه يتعين التوقف عن الاستناد إلى اتهامات تُلقى جزافا بغية رفض أي سبيل يؤدي إلى حل شامل لمشكلة الأمن في بوروندي بشكل خاص وفي المنطقة دون الإقليمية بشكل عام.

٥ - وبالنسبة إلى عملية السلام في بوروندي، كان باستطاعة حكومة جمهورية بوروندي والأطراف الثمانية عشر الأخرى المفاوضة إحراز تقدم ملحوظ بتوقيع اتفاق أروشا للسلام في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، لولا المناورات الرامية إلى زعزعة الاستقرار وتأخير عملية السلام التي قام بها أولئك الذين يقدمون منطق الحرب على المفاوضات ويحلمون بتحقيق نصر عسكري موهوم. وتنوي الحكومة مواصلة جميع المساعي التي يمكنها أن تحمل الجماعات المسلحة على المشاركة في المفاوضات ووضع حد لأعمال العنف بغية التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وتؤكد حكومة بوروندي مرة أخرى التزامها الذي لا تراجع عنه ببذل كل ما في وسعها من أجل إنجاز عملية السلام بين الجماعات البوروندية وتيسير تطبيق اتفاق أروشا للسلام.

وتود حكومة بوروندي أن تعيد تأكيد عزمها على التعاون مع جمهورية الكونغو الديمقراطية لئتم تطبيق اتفاقي لوساكا وأروشا بشكل يتسم بالتنسيق والهدوء لما فيه المصلحة العامة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي خاصة ومنطقة البحيرات الكبرى عموما.

٦ - وفي الختام، وتفاديا لاستمرار هذا النوع من عدم الثقة والأكاذيب والافتراءات، تود حكومة جمهورية بوروندي أن تقترح مرة أخرى على المجتمع الدولي :

١' أن يطلب إلى البلدان المجاورة أن تمارس نفوذها فعلا على الجماعات البوروندية المسلحة لكي تعود إلى طاولة المفاوضات في أروشا وتبتنى منطق اتفاق أروشا الذي يفسح لها المجال لتحقيق مطالبها المتنوعة، وتبذ العنف الذي يسبب الارتباك ويبقي على جو الريية مسيطرا على العلاقات بين بوروندي وجيرانها.

وتطلب حكومة بوروندي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص أن تقوم بتسريح مقاتلي جبهة الدفاع عن الديمقراطية ونزع سلاحهم تطبيقاً لخطّة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين الواردة في اتفاق لوساكا.

٢٠ وفي إطار اتفاق لوساكا هذا، تطلب بوروندي إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تؤمّن المراقبة على امتداد بحيرة تنجانيقا بعد أن تأكد انتقال جبهة الحرب الجديدة إلى المواقع المحاذية لضفاف هذه البحيرة.